الأمم المتحدة

A/66/329

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/١٤٥، يقدم هذا التقرير تقييما سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ويعرض التقرير أحدث ما استجد من تطورات في إطار كل من المجالات المواضيعية الستة وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى؛ والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والديون الخارجية؛ ومعالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية. وترد أحدث التطورات الأخرى المتعلقة بتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية في فرع عن ”المثابرة على العمل“.

* A/66/150.

** أعد هذا التقرير بالتشاور مع موظفين من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية تمويل التنمية. غير أن المسؤولية عن محتواه تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها.

200911 200911 11-48359 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١ – بعد أن ارتفع متوسط معدل الادخار في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من ٢٥ في المائة إلى ما يقارب ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، انخفض إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ خلال فترة الأزمة المالية والاقتصادية. غير أن عددا من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة استطاع تعزيز نطاق تعبئة الموارد المحلية، برغم انتكاسة الأزمة الأخيرة. لكن هذا التطور كان متفاوتا جدا في مختلف المناطق النامية. إذ حدث ركود مثلا في الادخارات المحلية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فيما ارتفعت الادخارات على نحو معتدل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وازدادت على نحو كبير في شرق آسيا والمحيط الهادئ[(١)].

٢ – ويعتمد التحسن المطرد في تعبئة الموارد المحلية على الانتعاش الاقتصادي المستمر. ومن المتوقع أن ينمو الناتج العالمي بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أن ينخفض من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وكانت البلدان النامية، لا سيما الاقتصادات الناشئة الكبيرة، قوة محركة رئيسية لتوسع الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة. وفي المقابل، لا يزال النمو ضعيفا في كثير من البلدان المتقدمة النمو[(٢)]. إلا أن، هناك عددا من الشواغل بشأن آفاق النمو في البلدان النامية، بما في ذلك خطر الآثار غير المباشرة من البلدان المتقدمة النمو، وارتفاع التضخم المحلي، وإمكانية حدوث فقاعات تضخمية لأسعار الأصول المحلية تغذيها التدفقات الرأسمالية الكبيرة، واختلال سعر الصرف وتقلب أسعار السلع الأساسية. وتحولت سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان النامية إلى تشديد السياسة النقدية والمالية والزيادة في سعر الصرف، في غالب الأحيان لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما قد يبطئ زخم النمو.

٣ – وتمويل عملية القضاء على الفقر وتوسيع فرص العمل، وخاصة بالنسبة للفئات السكانية الفقيرة والمحرومة، هدفان هامان للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأقر مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، ٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في القضاء على الفقر، على الرغم من الانتكاسات وتفاوت مستويات الأداء داخل البلدان النامية وفي ما بينها[(٣)]. ومن المتوقع أن تتراجع نسب الفقر المدقع في العالم من ٢٥,٢ في المائة

(١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

(٢) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١١ (E/2011/113).

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

من مجموع السكان في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وستسجل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٣٥,٨ في المائة) وجنوب آسيا (٢٢,٤ في المائة) أعلى معدلي فقر متوقعين في عام ٢٠١٥[٤]. وبما أن الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي لا يزال هشا وغير متكافئ، تبقى البطالة العالمية مرتفعة مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة. إذ بلغ معدل البطالة العالمية ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو معدل أعلى بكثير من معدل ٥,٦ في المائة المسجل في عام ٢٠٠٧. وتواجه بلدان عديدة مصاعب محددة في مجال العمالة مثل ارتفاع البطالة الطويلة الأمد ومعدلات البطالة المرتفعة في صفوف الشباب. وفي ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، ينبغي للبلدان ذات الفوائض التجارية الكبيرة والأسس السليمة للاقتصاد الكلي أن تفكر في تعزيز الطلب المحلي لزيادة فرص العمل والنمو[٥].

٤ - وتعبئة الموارد المحلية مجال مناسب على نحو خاص للمسك بزمام الأمور على الصعيد الوطني ولوضع السياسات التي تتمشى مع احتياجات البلاد وتنفيذها. وخلافا لتمويل التنمية الخارجي، تخضع المحركات السياساتية والمؤسسية الرئيسية، كالنظام الضريبي، لإدارة الحكومات. ولذلك ينبغي للحكومات أن تعطي أهمية أكبر لتعبئة الموارد المحلية في إطار استراتيجياتها الإنمائية.

٥ - وتطوير قطاع مالي سليم وعريض القاعدة أمر أساسي لتعبئة الموارد المحلية وتوجيهها على نحو فعال للأنشطة الإنتاجية. ففي كثير من البلدان النامية، تبقى التحديات في مجال إصلاح القطاع المالي قائمة، ومن ذلك تعزيز النظام المالي والأسواق المالية الإقليمية. إلا أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ازداد من ٤٩ في المائة إلى حوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، ولكن مع اختلافات كبيرة في ما بين المناطق النامية[٦].

٦ - وفي السنوات الأخيرة، اكتسب مفهوم الإدماج المالي أولوية أكبر على جدول أعمال السياسة العامة. ويستند هذا المفهوم على فكرة أن وصول الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مفيد من أجل التنمية وتعبئة الموارد المحلية. ويمثل التمويل الشامل نهجا أعم من التمويل البالغ

---

(٤) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي *Global Monitoring Report 2011: Improving the Odds of Achieving the MDGs, Heterogeneity, Gaps, and Challenges*.

(٥) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2011:The challenge of a jobs recovery*؛ ومؤتمر العمل الدولي *Recovering from the world financial and economic crisis: a Global Jobs Pact, 2011*.

(٦) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. وفي بعض الحالات، تعكس التقلبات في نسبة القروض المحلية أيضا قيودا في الحصول على التمويل الخارجي.

الصغر، وهو يشمل الادخار وخدمات الدفع، والتأمين وخدمات أخرى مصممة خصيصا لتلبية احتياجات ذوي الدخل المنخفض من المقترضين والمدخرين[٧]. وأطلق قادة مجموعة العشرين، في قمتهم المعقودة في سول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الشراكة العالمية للإدماج المالي للنهوض بجدول أعمال الإدماج المالي بالتعاون مع أعضاء غير منتمين لمجموعة العشرين، والأمم المتحدة وأصحاب مصلحة دوليين آخرين.

٧ - ونظرا للحاجة للاستثمارات العامة في عملية التنمية، فإن توليد الإيرادات العامة عنصر حاسم في تعبئة الموارد المحلية. وتظل زيادة الإيرادات الحكومية من المصاعب الرئيسية في عدد من البلدان النامية. فخلال الأزمة المالية الأخيرة، انخفضت عائدات الحكومات في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية[٨] من متوسط يقارب ٢٩ في المائة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، ويعود ذلك أساسا إلى تباطؤ النمو، مقارنة بمستوى متوسط يبلغ ٣٦ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو[٩]. وسياسات تعزيز النمو أساسية للزيادة في الإيرادات العامة. ويمكن أيضا دعم جهود جباية الضرائب بسياسات ضريبية مناسبة، ونظم ضريبية حديثة وشفافة ومنصفة، وإدارات ضرائب فعالة، وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي. ولذلك، ينبغي للبلدان النامية تكثيف جهود الإصلاح المالي والضريبي. وينبغي الزيادة في تعزيز التعاون الضريبي الدولي، ويشمل ذلك الترتيبات المؤسسية[١٠].

٨ - والقطاعات الخاصة الحية هي القوى المحركة الرئيسية للنمو والعمالة، والاستثمار والابتكار. وينبغي أن تواصل الحكومات وضع أطر تنظيمية وسياساتية تفضي إلى الأنشطة الإنتاجية في القطاع الخاص. وحسّن عدد من البلدان النامية الأنظمة التجارية وأضحت البلدان النامية عموما نشيطة على نحو متزايد في الإصلاح التنظيمي[١١]. وينبغي للسياسات

---

(٧) الأمم المتحدة، *Building inclusive financial sectors for development, 2006; United Nations Secretary-General's Special Advocate for Inclusive Finance for Development*, Annual Report to the Secretary-General, September 2010.

(٨) للاطلاع على مناقشة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على المجال المالي في البلدان النامية، انظر الأزمة الاجتماعية العالمية، تقرير التنمية الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١ (ST/ESA/334).

(٩) صندوق النقد الدولي، World Economic Outlook Database، نيسان/أبريل ٢٠١١، قاعدة متاحة على الموقع الشبكي www.imf.org.

(١٠) تقدم الوثيقة E/2011/76 لمحة عامة عن المبادرات الرامية إلى زيادة التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك الحوار الضريبي الدولي (وهي مبادرة مشتركة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأصحاب مصلحة آخرين).

(١١) البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية *Doing Business 2011: Making a Difference for Entrepreneurs*.

أن تستهدف بصفة خاصة المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم من أجل تعزيز العمالة المنتجة وتقوية الصناعات المحلية.

٩ - وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة استنزافا للموارد التي يمكن استخدامها لأغراض التنمية[١٢]. ويبقى من الحيوي اتخاذ تدابير وطنية ودولية فعالة لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي. وعززت لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية الجهود المبذولة للتصدي للتهرب الضريبي وتعزيز تبادل المعلومات في هذا الصدد. وتقوم اللجنة أيضا بإعداد دليل بشأن تسعير التحويل لتوفير التوجيه العملي للبلدان النامية بشأن هذه المسألة.

١٠ - ويمثل الفساد عقبة أمام تعبئة الموارد المحلية وتخصيصها. ومن الضروري الاستمرار في مكافحة الفساد على جميع المستويات، بطرق منها النظم القانونية والقضائية الفعالة وتعزيز الشفافية. وتتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ صكا قانونيا دوليا هاما في هذا الصدد وهي تضم حاليا ١٥٢ طرفا.

١١ - وسيتعين في المستقبل تعبئة موارد كبيرة من أجل الانتقال نحو الاقتصاد المراعي للجوانب البيئية، وللتصدي لآثار تغير المناخ. ويقدر أنه سيلزم سنويا إنفاق نحو ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ما يعادل ١,٣ تريليون دولار، من أجل استثمارات التكنولوجيا المراعية للبيئة[١٣]. وفي حين سيغطي جزء من هذه الحاجة في البلدان النامية من مصادر خارجية، سيتطلب الأمر أيضا إجراء تعديلات في مجال توليد وتخصيص الموارد المحلية والاستثمار العام. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الأولويات بالنسبة للعديد من البلدان النامية الاستثمار في الأمن الغذائي والحد من أوجه الضعف في مواجهة الصدمات الناجمة عن الأسواق العالمية[١٤].

---

(١٢) انظر ورقة مناقشة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان الأقل نموا (*Illicit Financial Flows from the Least Developed Countries: 1990-2008, May 2011*).

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Towards a Green Economy :Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication, 2011*.

(١٤) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١١.

ثانياً – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

١٢ – لقد حدث انتعاش قوي في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، وذلك في أعقاب تراجعها الحاد خلال الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. ويقدر أن صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية قد ارتفع من نحو ٣٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، إلى قرابة ٣٩٢ بليون في عام ٢٠١٠[١٥]. وقد جذبت المستثمرين معدلات نمو أقوى وأسعار فائدة أعلى في البلدان النامية، وخاصة عند مقارنتها بتوقعات بركود الاقتصاد وانخفاض أسعار الفائدة في عدد من الاقتصادات المتقدمة النمو. بالإضافة لذلك، تُظهر الاقتصادات النامية خصائص مؤاتية للمخاطرة، بالنظر إلى استمرار مشاكل الديون المالية والعامة في بعض البلدان المتقدمة النمو، خصوصاً في أوروبا.

١٣ – ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل عنصراً رئيسياً في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، حيث قُدِّر بنحو ٣٠٠ بليون دولار لعام ٢٠١٠[١٦]. وفي حين تركز الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من تدفقات رأس المال الخاص في عدد مختار من البلدان النامية، تظهر دلائل على قدر أكبر من التنويع. فالاستثمار في أفريقيا اليوم أعلى بكثير مما كان عليه قبل عقد من الزمان. وفي حين أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات لا تزال تتجه نحو قطاع الموارد الطبيعية، وإلى بعض البلدان الغنية بالسلع الأساسية، فقد باتت المنطقة تجذب الاستثمارات في الزراعة[١٧] وفي القطاعات الجديدة من الخدمات. ومنذ عام ٢٠٠٦، أصبحت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان الأقل نمواً أكبر حجماً من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. وبالرغم من ذلك فإن توزيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بين البلدان الأقل نمواً ما زال متفاوتاً، إذ يتجه أكثر من ٨٠ في المائة من رأس المال إلى الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية في أفريقيا[١٨]. وعلى النقيض من ذلك، تحصل البلدان

(١٥) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) هناك مخاوف من أن تحل الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق في الزراعة محل صغار المزارعين والإنتاج المحلي من الأغذية، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على العمالة والبيئة.

(١٨) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١١. أكثر من نصف مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الأقل نمواً، تلقته أربعة بلدان نشاطها الغالب تصدير الموارد الطبيعية، وهي أنغولا، والسودان وغينيا الاستوائية وناميبيا.

الأقل نمواً في آسيا على حصة أقل بكثير من الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن تدفق تلك الاستثمارات اتجه نحو قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء[١٩].

١٤ - ويميل الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي إلى أن يكون في أوضح أشكاله عندما يقيم روابط مع قطاعات أوسع من الاقتصاد المحلي. وقد ولّد الاستثمار المباشر الأجنبي روابط إيجابية في البلدان الآسيوية الأقل نمواً بينما بقي تأثيره محدوداً أكثر في أفريقيا. وقد يرتبط ذلك بتركز ذلك الاستثمار في عدد قليل من القطاعات الأولية في أفريقيا مع روابط محدودة مع بقية الاقتصاد، على عكس آسيا التي يكون فيها أكثر تنوعاً[٢٠]. ويجب أن تبذل جهود على المدى الطويل لتنويع الاستثمارات في أفريقيا، ولكن من المهم أيضاً أن توضع سياسات وقواعد تنظيمية مناسبة لضمان أن يتمشى الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية مع الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة.

١٥ - ومع أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فإن القرارات المتخذة في هذا المجال، بما فيها القرارات التي تهدف إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي قد تكون ذات آثار سلبية على بلدان أخرى. وفي هذا الصدد، لا تزال هناك حاجة إلى تعاون دولي أوسع وأعمق، ويشمل ذلك التعاون في محافل الأمم المتحدة للتقليل إلى أدنى حد من المنافسة الضريبية الضارة ولوقف ما ينجم عنها من خسارة العائدات الضريبية، وخاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

١٦ - وفي السنوات الأخيرة أصبحت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ذات أهمية متزايدة كجهات مُستثمِرة، وارتفعت حصتها في إجمالي التدفقات العالمية الأجنبية للاستثمار المباشر من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٠[٢١]. ويتنامى دور بلدان مثل الاتحاد الروسي والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند كمصادر مهمة للاستثمار في الخارج. ويتوجه أكثر من ثلثي استثمار هذه البلدان نحو بلدان أخرى نامية أو تمر بمرحلة انتقالية، وتستأثر شركاتها بحصة متنامية من الاستثمارات في البلدان الأقل نمواً[٢٢]. وبينما تركز معظم أنشطة هؤلاء المستثمرين في أفريقيا على قطاع الموارد الطبيعية، فهناك دلائل على التنويع في اتجاه القطاعات التي تؤثر بشكل أكبر على التنمية مثل قطاعات

(١٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الأقل نمواً: الدروس المستفادة من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وطريق المضي قدماً، أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١.

(٢٢) الأونكتاد، رصد الاتجاهات العالمية للاستثمار - ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية، والهياكل الأساسية والسياحة. وبشكل أعم، يتسع نطاق الروابط المفيدة واستيعاب التكنولوجيا من الاستثمار المباشر في ما بين بلدان الجنوب، لأن التكنولوجيا والمهارات التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية تكون غالباً أقرب إلى تلك التي تستخدمها الشركات في البلدان المضيفة. ولذلك ينبغي على صانعي السياسات تشجيع تدفقات الاستثمار في ما بين بلدان الجنوب، ولا سيما التدفقات التي لها أثر إنمائي إيجابي، وذلك بزيادة التعاون بين بلدان الجنوب.

١٧ - وواصلت العناصر الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية انتعاشها بعد الأزمة، ويشمل ذلك الإقراض المصرفي الدولي واستثمارات الحافظات. وقد وُجهت حصة كبيرة من الزيادة في الإقراض عبر الحدود المقدم إلى الأسواق الناشئة نحو الاقتصادات السريعة النمو، وبخاصة الصين وأمريكا اللاتينية، حيث تستأثر البرازيل بنسبة كبيرة من القروض المصرفية الدولية. ولكن الإقراض المصرفي عبر الحدود لا يزال رغم ذلك متأثراً باستمرار الصعوبات المالية التي تواجهها مصارف البلدان المتقدمة النمو[٢٣].

١٨ - وأخذت استثمارات الحافظات أيضاً في الانتعاش في أعقاب الأزمة وتوجهت بشكل أساسي نحو الاقتصادات الناشئة المتوسطة الدخل، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. وكانت تدفقات الأسهم إلى البلدان النامية قوية بوجه خاص في عام ٢٠١٠، واستردت أسواق الأسهم في البلدان النامية الكثير من القيمة التي فقدتها خلال الأزمة[٢٤]. وارتفع إصدار الأسهم إلى مستويات تاريخية في بعض البلدان، وبخاصة في البرازيل والصين، وسجل نشاطاً كبيراً في اقتصادات ناشئة أخرى مثل جمهوريا كوريا والهند. ودفع انتعاش تدفقات حافظة الديون أيضاً إلى إصدار قوي لديون الشركات في عدد من الأسواق الناشئة، وبخاصة في أمريكا اللاتينية[٢٥].

١٩ - وقد يعمل التزايد الحاد في رأس المال الأجنبي على الرغم من مساهمته المحتملة في التنمية، على إضعاف القطاع المالي المحلي ويتسبب في ارتفاع فقاعي في أسعار الأصول. وعلاوة على ذلك، يأتي تزايد تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في وقت تزداد فيه الضغوط التضخمية في بعض الاقتصادات. وقد يعقِّد ذلك سياسات الحد من التضخم، لأن ارتفاع أسعار الفائدة قد يجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. كذلك، يؤدي الارتفاع الحاد في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى ضغوط في اتجاه تصاعد

(٢٣) مصرف التسويات الدولية، الاستعراض الفصلي - آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٤) البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠١١: الإبحار في التيارات القوية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٥) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد نيسان/أبريل ٢٠١١.

أسعار الصرف، مما قد يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لصادرات بعض البلدان. وهناك أيضاً مخاوف من أن تكون هذه الاقتصادات ضعيفة أمام الانتكاسات الحادة في مصادر رؤوس الأموال تلك، والتي تُحدِثها تطورات خارجية.

٢٠ - ومخاطر الاستقرار المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال تدفع الكثير من الاقتصادات الناشئة إلى وضع تدابير ترمي إلى احتواء الآثار السلبية المترتبة على الزيادة الحادة في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. ورغم التباين في مدى فعالية ضوابط رأس المال، من المهم أن تكون لدى البلدان مساحة سياساتية لاستخدام تدابير لكبح التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل، بشكل فعال تمشياً مع المادة السادسة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي. وبشكل أعم، هناك حاجة إلى النظر على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، في طرق للحد من مسايرة تدفقات رأس المال الخاص للدورات الاقتصادية. وتشمل هذه الطرق اعتماد أنظمة وصكوك معاكسة للدورات الاقتصادية، والإشراف الفعّال على جميع مصادر المخاطر النُظمية، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ عن الصناديق التحوطية والسندات المشتقة. ويمكن، بتصميم أفضل لأنظمة أسعار الصرف استناداً على مبدأ أسعار الصرف الحقيقية الثابتة والقابلة للاستمرار لجميع البلدان، زيادة تضييق النطاق على التدفقات الرأسمالية المضاربة.

٢١ - ويقدَّر أن مجموع التحويلات المالية المسجلة رسمياً إلى البلدان النامية قد بلغ ٣٢٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦ في المائة من سنة لأخرى بعد انخفاض طفيف في عام ٢٠٠٩[٢٦]. وفي حين أن أكبر المستفيدين من هذه التحويلات المالية كانت الصين والفلبين والمكسيك والهند، فقد شكلت هذه التحويلات مصدراً مهماً للدخل بالنسبة لصغريات البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث وصلت نسبتها في عدد من هذه البلدان إلى أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي[٢٧]. ويعكس النمو الكبير في التحويلات المالية خلال العقد الماضي، زيادة الهجرة الدولية وقياساً أفضل للتحويلات. وهو يُبرز أيضاً الأهمية المتزايدة لدور مجتمعات الشتات في تقديم التمويل الخارجي. وإلى جانب التحويلات المالية، تشمل مساهماتها التمويل بالأسهم وتيسير الاستثمار المباشر الأجنبي والروابط التجارية. ويجب بذل جهود أكبر من جانب البلدان المضيفة وبلدان الموطن على السواء للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية لمغتربي الشتات، ويمكن ذلك مثلاً عن طريق

(٢٦) لكن قيمة العملة المحلية أقل بسبب انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة.

(٢٧) البنك الدولي، آفاق تدفقات التحويلات المالية ٢٠١١-٢٠١٢، موجز الهجرة والتنمية رقم ١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

سندات مهاجري الشتات، ويشمل ذلك توفير بيئات قانونية وتنظيمية ومؤسسية مؤاتية وتخفيض تكاليف التحويلات.

ثالثا – التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٢٢ – بعد انخفاض شديد في عام ٢٠٠٩، انتعشت التجارة العالمية بنسبة ١٢ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٠ ويتوقع أن تنمو بنحو ٧ في المائة في كل من ٢٠١١ و ٢٠١٢[٢٨]. وما برحت البلدان النامية تتقدم صفوف الانتعاش، في حين أن النشاط التجاري للاقتصادات المتقدة النمو ما زال يترنح تحت مستويات ما قبل الأزمة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية من الثلث تقريبا إلى أكثر من ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. إلا أن معدل نمو التجارة العالمية أخذ في التباطؤ منذ منتصف عام ٢٠١٠ وتبدو الرؤية غائمة على المدى القصير من جراء عدد من عوامل الخطر الهامة التي من بينها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من المنتجات الأساسية وارتفاع مستويات البطالة وأزمات الديون في الاقتصادات المتقدمة النمو.

٢٣ – وتتزايد التدابير الحمائية كرد فعل للتقلبات الاقتصادية. وقد استحدثت حكومات مجموعة العشرين عددا أكبر من الحواجز التجارية بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ونهاية نيسان/أبريل ٢٠١١ مقارنة بالفترات السابقة منذ بداية الأزمة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعفت التدابير الجديدة لتقييد الواردات التي اتخذتها اقتصادات مجموعة العشرين خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١ لتشمل ٠,٦ في المائة من مجموع واردات المجموعة مقارنة بالأشهر الستة السابقة[٢٩]. وأدت زيادة القيود المفروضة على الصادرات إلى زيادة مجموع التجارة العالمية المتأثر بالقيود الجديدة منذ بداية الأزمة.

٢٤ – وقد صرفت الأزمة العالمية بعضا من اهتمام واضعي السياسات عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي بدأتها منذ عقد مضى منظمة التجارة العالمية. وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية، كجزء من جهودهم المتواصلة من أجل التوصل إلى نتيجة متوازنة إنمائية التوجه بعيدة المدى لجولة الدوحة، أن يولوا اهتماما خاصا للقضايا الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما القضايا الواردة في توافق آراء مونتيري. إلا أنه

(٢٨) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١١ (E/2011/113).

(٢٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التقرير الخامس عن تدابير الاستثمار لمجموعة العشرين، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

رغم عدة محاولات اتسم التقدم في هذه القضايا بالبطء، لا سيما في مجالات الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والمعاملة الخاصة التفضيلية للبلدان النامية.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الإعانات الزراعية، ولا سيما ما يتعلق منها بالأرز والسكر والقطن، تشكل أعباء اقتصادية على البلدان النامية. وبوجه عام، شهد دعم البلدان المتقدمة النمو للإنتاج الزراعي أول زيادة له بعد خمس سنوات في عام ٢٠٠٩ ويبلغ مجموعه الآن ٢٥٣ مليار دولار[٣٠]. ومما يبعث على القلق أن أكثر أشكال الدعم تشويها استأثر بأكثر من نصف تلك التدابير[٣١]. وفي حين تبقى مستويات التعريفات الجمركية وهياكلها عائقا أمام التجارة في العديد من القطاعات، فإن التدابير غير الجمركية بصدد الانتشار أيضا. لذا فإن من الضروري إحراز مزيد من التقدم لضمان ألا تتسبب القواعد التنظيمية والمعايير وإجراءات الاختبار و التصديق في خلق عوائق تجارية لا حاجة إليها.

٢٦ - وفي ظل عدم إحراز تقدم كبير في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يستمر انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف. ويخضع أكثر من نصف التجارة العالمية لترتيبات تفضيلية متعددة. ومن بين اتفاقات التجارة التفضيلية السارية في الوقت الحالي والتي يقارب عددها ٣٠٠ اتفاق، بدأ نفاذ ما يقرب من نصفها منذ عام ٢٠٠٠. وبينما يشكل التكامل الإقليمي والتجارة الثنائية عنصرين هامين في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإنهما يميلان إلى التمييز ضد الشركاء التجاريين الآخرين عن طريق التقويض التدريجي لمبدأ الدولة الأكثر رعاية. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات الأعمق والأوسع نطاقا من المتعهد بها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية تجعل من الصعب على كثير من البلدان النامية الاستفادة من حيز السياسات، وهذا تبينه الفجوة الكبيرة بين معدلات التعريفات الجمركية التي تحددها منظمة التجارة العالمية والتعريفات المعمول بها[٣٢].

٢٧ - وبالرغم من تنامي دور البلدان النامية في التجارة العالمية، فإن حصة البلدان الأقل نموا من التجارة العالمية ظلت ثابتة عند ٠,٣٣ في المائة (باستثناء النفط) منذ اعتماد توافق آراء مونتيري[٣٣]. وقد كرر مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠ الدعوة إلى إتاحة

---

(٣٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، السياسات الزراعية في بلدان المنظمة، ٢٠١٠، الصفحة ٥ من النص الإنكليزي.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، ٢٠١٠، الصفحة ١٨٣ من النص الإنكليزي.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩٠.

وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين يقدم معظم البلدان إعفاءات على واردات أقل البلدان نموا، فإن نسبة الصادرات العالمية لهذه البلدان التي تدخل الأسواق فعليا معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لا تتعدى في بعض الحالات نسبة ٥٠ في المائة[٣٤]. وما زالت الرسوم الجمركية على الواردات من أقل البلدان نموا تعادل تقريبا الرسوم الموفرة عن طريق الأفضليات الخاصة غير التبادلية الممنوحة لتلك البلدان[٣٥]. ويمكن إلى حد كبير أن تعزز تغطية أكبر للمنتجات ذات الأهمية التجارية بالنسبة لأقل البلدان نموا وتبسيط قواعد المنشأ الأثر الإنمائي لإمكانية الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص. ومع ذلك، تظل التدابير الهامة الخاصة بإمكانية الوصول إلى الأسواق، والتي تستفيد منها أقل البلدان نموا، محصورة في إطار جولة الدوحة ويعود ذلك أساسا إلى الخلافات السياساتية بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة على مسائل أخرى.

٢٨ - وقد دعت أقل البلدان نموا إلى ''حصاد مبكر''[٣٦] بشأن تنفيذ أحكام إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المتعلق بالدخول المعفى من الرسوم والحصص بالنسبة لجميع المنتجات القادمة من جميع أقل البلدان نموا[٣٧]. وتشكل العناصر الحاسمة لحصاد مبكر أيضا إعفاءات لتسريع صادرات الخدمات من أقل البلدان نموا، ومعاملة تفضيلية وأكثر رعاية للخدمات وموردها والقضاء على تدابير الدعم المشوه للتجارة بالنسبة للقطن. وتبذل حاليا جهود للتوصل إلى نتيجة أولية لجولة الدوحة في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. و من المهم في نفس الوقت التصدي لتحديات التكيف المحتملة، حيث سيؤدي توسيع نطاق تغطية المنتجات إلى ١٠٠ في المائة إلى التقويض التدريجي للأفضليات التجارية بالنسبة لبعض أقل البلدان نموا.

٢٩ - وتتميز أقل البلدان نموا بطاقات إنتاجية محدودة، مما يحد من قدرتها على تنويع اقتصاداتها ويزيد من تعرضها لصدمات الأسعار الدولية. وفي حين تحمل مبادلات السلع الأساسية إمكانية الحد من هذا النوع من التقلبات بتسهيل اكتشاف الأسعار وتحويل

(٣٤) ''An 'Early Harvest' not so 'early' after all'', UNCTAD Policy Brief No. 20/B, April 2011.

(٣٥) مركز التجارية الدولية، ''Market access, transparency and fairness in global trade-export impact for good 2010''.

(٣٦) راجع إعلان دار السلام المعتمد في الاجتماع السادس لوزراء تجارة أقل البلدان نموا، الذي عقد في دار السلام في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN (09)/2).

(٣٧) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN(05)/DEC، المقرر ٣٦ من المرفق واو.

المخاطر، فإن الأمولة المتزايدة لها تهدد بتقويض قدراتها التحوطية. وتتسبب الاستثمارات المالية في تحولات في الأسعار لا علاقة لها بالندرة النسبية للسلع الأولية. ونتيجة لذلك، تخفض زيادة تكاليف المعاملات القدرة على تحمل تكاليف التحوط بالنسبة لكثير من البلدان النامية.

٣٠ - وسيتطلب الأمر اتخاذ تدابير وإجراءات متضافرة لدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا للحد من الاعتماد على السلع الأساسية، بطرق منها تنويع قاعدة صادراتها، ولتخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية. ويشمل ذلك مساعدة البلدان النامية على أن تدخل سلاسل الإنتاج المتكاملة رأسيا، وأن تزيد أيضا القيمة المضافة التي تنطوي عليها مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

٣١ - وقد نما مجموع المعونة من أجل التجارة إلى ٤٠,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩[٣٨]. ويمكن أن تساعد تدابير الدعم الحسنة التوجيه والتي تملك البلدان زمامها في تطوير مهارات وبناء هياكل أساسية ذات صلة بالتجارة والتشجيع التدابير التي تهدف إلى تنويع المنتجات. وهذه الأنواع من تدابير دعم التجارة المتكاملة من الناحية الاستراتيجية ذات فائدة خاصة لأقل البلدان نموا التي تتسم حافظات صادراتها عادة بعدم التنوع. ويمكن أن تكون المعونة الموجهة نحو قيود محددة جدا، من قبيل مشاريع مرفق تطوير المعايير والتجارة من أجل بناء القدرات في مجال الأمن الغذائي وسلامة النباتات وصحة الحيوانات، ذات فائدة خاصة أيضا لأقل البلدان نموا.

٣٢ - والزيادات الأخيرة للمعونة من أجل التجارة الموجهة إلى أقل البلدان نموا مشجعة. فقد ارتفعت الالتزامات من ٥,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن توزيع المعونات من أجل التجارة ما زال مختلا، حيث إن نسبة ثلثي المساعدات تؤول إلى ١٠ فقط من أقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، دعا برنامج عمل اسطنبول لعام ٢٠١١ (A/CONF.219/3/Rev.1) شركاء التنمية إلى تنفيذ المساعدة التقنية الفعالة المتعلقة بالتجارة، وبناء قدرات أقل البلدان نموا على سبيل الأولوية، بأمور منها تعزيز حصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا في إطار برنامج المعونة من أجل التجارة ودعم الإطار المتكامل المعزز. وبالنظر إلى الهشاشة الاقتصادية التي تتسم بها أقل البلدان نموا، ينبغي أن تكون الالتزامات الجديدة بتقديم المعونة من أجل التجارة قابلة للتنبؤ، وأن يكون معظمها

(٣٨) منظمة التجارة العالمية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *Aid for trade to the LDCs: Starting to show results*, 2011, p.9.

في شكل منح ومكملا لالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية. وينبغي أن تكون برامج تمويل التجارة متاحة أيضا للحد من تكاليف المعاملات وضمان الاستقرار للمصدرين.

رابعا – زيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية

٣٣ – على الرغم من تزايد تدفقات المعونة إلى البلدان النامية، فإن المعونة المقدمة لا تضاهي التعهدات. فقد وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام ٢٠١٠، إلى مستوى قياسي يبلغ ١٢٩ بليون دولار، مما يمثل ٠,٣٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ويمثل ذلك تقدما كبيرا مقارنة بمستوى المعونة في عام ٢٠٠١ (أي ٥٣ بليون، أو ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي)[٣٩]. غير أن صافي معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي للعديد من كبار المانحين لا يزال دون هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة، بينما يتجاوز هذا الهدف خمسة بلدان (هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا). وتقل المعونة المقدمة على الصعيد العالمي أيضا عن الزيادة المتعهد بها لعام ٢٠١٠ في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية لعام ٢٠٠٥، بمقدار ٢١ بليون دولار[٤٠]. وعلاوة على ذلك، لم تف مجموعة البلدان الثمانية بوعدها بزيادة المعونة المقدمة لأفريقيا بمقدار ٢٥ بليون دولار (بأسعار عام ٢٠٠٤). وبتقديم معونة لأفريقيا تقدّر بـ ٤٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (أو ٤٠ بليون دولار بأسعار عام ٢٠٠٤)، من المتوقع أن تبلغ الفجوة في تقديم المعونة ١٨ بليون دولار (أو ١٥ بليون دولار بأسعار عام ٢٠٠٤)[٤١]. وفي نفس الوقت، ازداد حجم التعاون بين بلدان الجنوب من ١,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٦ بلايين دولار عام ٢٠٠٩[٤٢]. بالإضافة إلى ذلك، أصبح ثلثا البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مشاركة في التعاون الثلاثي.

٣٤ – وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، ارتفع معدل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا من ٠,٠٥ في المائة (أو ١٢ بليون دولار) من مجموع الدخل القومي الإجمالي إلى ٠,١٠ في المائة (أو ٣٧ بليون

---

(٣٩) قاعدة بيانات إحصاءات المعونة الإجمالية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "ODA by donor" (متاحة في الموقع: http://stats.oecd.org).

(٤٠) الأمم المتحدة، التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١، الفصل الثاني.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) حساب يستند إلى "الإحصاءات المتعلقة بتدفقات الموارد إلى البلدان النامية"، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الجدول ٣٣.

دولار)[٤٣]. ومع ذلك، فإن هذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال يقل بكثير عن الهدف المنشود بحلول عام ٢٠١٥ وهو ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ورغم توقع زيادة في المعونة القابلة للبرمجة القطرية[٤٤] المقدمة لأغلبية أقل البلدان نموا بما مجموعه ٣,١ بلايين دولار في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، فإن من المحتمل أن يواجه ١٣ بلدا انخفاضا يبلغ ٠,٨ بليون دولار، إذ لا يتوقع لها تقريبا أي نمو لعام ٢٠١٢[٤٥]. وكرر مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ التأكيد على الأهمية القصوى للوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وشجع جميع البلدان المانحة على وضع جداول زمنية لتحقيق أهدافها[٤٦]. وبالمثل، فقد دعا برنامج عمل اسطنبول جميع البلدان المانحة إلى تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ وإلى النظر في زيادة تعزيز الموارد المقدمة لأقل البلدان نموا[٤٧].

٣٥ - وما زالت حصة كبيرة من المعونة تخصص للهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. ففي عام ٢٠٠٩، كانت الالتزامات الإجمالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لهذا القطاع تمثِّل ٤٣ في المائة من مجموع الالتزامات، مقابل ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٠[٤٨]. ولم تكن المعونة المقدمة للقطاعات الإنتاجية تمثِّل سوى ٨ في المائة من الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩[٤٩]. ويطلب برنامج عمل اسطنبول إلى الشركاء في التنمية تركيز المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا على تنمية القدرة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، شدد مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة توجيه مزيد من المعونة إلى الزراعة، من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة في البلدان النامية.

٣٦ - ولم يتغير تركيز المعونة على عدد محدود من البلدان النامية خلال العقد الماضي. وتلقت البلدان العشرون الرئيسية من بين البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية

---

(٤٣) المرجع نفسه، الجدول ٣١.

(٤٤) تمثِّل المعونة القابلة للبرمجة القطرية حصة من المعونة يمكن أن يبرمجها البلد المانح لكل بلد مستفيد، وبالتالي تعكس تدفقات معونة قابلة للتنبؤ بها ومتاحة لتخطيط البلد المستفيد وإنفاقها حسب الأولويات الوطنية.

(٤٥) منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، "Background Study for 2012 Development Cooperation Forum: trends in international financial cooperation for LDCs"، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٤٦) قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ٧٨ (و).

(٤٧) A/CONF.219/3/Rev.1، الفقرة ١١٦-٢.

(٤٨) قاعدة بيانات إحصائيات المعونة الإجمالية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "ODA by sector" (متاحة في: http://stats.oecd.org).

(٤٩) المرجع نفسه.

المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية، والبالغ عددها نحو ١٥٠ بلدا، ٤٠ في المائة من مجموع متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (٥٠). وتجنبا للإفراط في تركيز المعونة، يتطلب تخصيص المعونة مزيدا من التحسين على أساس احتياجات البلدان المستفيدة ومراعاة أوجه الضعف. وعلى الرغم من أن قائمة البلدان العشرين الرئيسية المستفيدة تشمل بعض أقل البلدان نموا، فإنها لا تتلقى حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مما يتلقاه غيرها من البلدان النامية.

٣٧ - وأُحرز مزيد من التقدم في زيادة عنصر المنحة في مجموع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وارتفعت نسبة المنح، باعتبارها حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية، من ٩٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٩٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إلاّ أن التقدم كان أقل سرعة في مجالات المعونة غير المقيدة والتنسيق بين المانحين والدعم المالي المناسب في حالات ما بعد النزاع (٥١). كذلك يتعين إحراز مزيد من التقدم لتحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة، لا سيما إمكانية التنبؤ على الأجل المتوسط وشفافية المعونة (٥٢). وقد يساعد تقديم البلدان المانحة لمزيد من المعلومات عما تعتزم إنفاقه لعدة سنوات على تحسين التخطيط الطويل المدى للبلدان المستفيدة. ومن شأن مزيد من التنسيق والمواءمة أن يساعد على تجنب مزيد من التجزئة والازدواجية في برامج المانحين.

٣٨ - وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز عملية متابعة الالتزامات المتعلقة بالتعاون الإنمائي بتحسين آلاليات الدولية القائمة للرصد والتقييم واستكشاف طرائق جديدة، مثل استعراض الأقران. وسيتيح المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المقرر عقده في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الإنمائي فرصا هامة لإعادة تقييم خطة فعالية المعونة.

٣٩ - وكانت تدفقات المعونة إلى البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات أكثر تقلبا من التدفقات إلى البلدان الأخرى، رغم أنها أشد حاجة إلى المعونة المستدامة والقابلة للتنبؤ. ويحد التقلب في المساعدة الإنمائية من فعالية المعونة، وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المانحة غالبا ما تنفّذ مشاريع صغيرة قصيرة المدى عن طريق نظم موازية للمؤسسات الوطنية، وهكذا

(٥٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *Development aid at a glance, statistics by region: 1. Developing countries, 2011 edition* (www.oecd.org/dataoecd/59/5/42139479.pdf), table 1.2.9.

(٥١) الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١، الفصل الثاني.

(٥٢) انظر أيضا المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

تضيع فرصا هامة لبناء المؤسسات[٥٣]. وقد تناول ممثلو مجموعة الدول الهشة السبع في بيان ديلي، هذه التحديات وغيرها في مجال بناء السلام وبناء الدول ودعوا إلى تحسين نظم إيصال المعونة لدعم الانتقال نحو إيصال المعونة بقيادة الحكومات عن طريق النظم القطرية[٥٤].

٤٠ - ويقدّر أن آليات التمويل الابتكاري قد أنتجت عائدات تبلغ ٣٧ بليون دولار لتغير المناخ والبيئة، معظمها متولدة من تداول انبعاثات الكربون. ونظرا للاحتياجات الهائلة من التمويل لدى البلدان النامية في هذه القطاعات، ينبغي مواصلة استكشاف هذه المبادرات وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء. ومن المهم كذلك كفالة ألاّ تغفل هذه الآليات عن أقل البلدان نموا ذات المستويات المنخفضة نسبيا من انبعاثات الكربون[٥٥]. ولما كان معظم هذه التدفقات المالية والاستثمارية تأتي من مصادر خاصة، فإنها تعتبر إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجودة[٥٦]. غير أن نطاق ''إلحاقية'' التمويل الابتكاري إلى المصادر التقليدية لتمويل التنمية أدنى بكثير في القطاعات الأخرى. ففي القطاع الصحي مثلا حيث يوجد أكبر عدد من الآليات التنفيذية، أبلغ عن مبلغ ٠,٢ بليون دولار فقط من مجموع الإيرادات المقدرة بـ ٥,٥ بلايين دولار التي جمعتها الآليات التنفيذية على أنها موارد ''إضافية'' للمساعدة الإنمائية الرسمية، استنادا إلى تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٥٧].

٤١ - وحدد الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية مؤخرا ضريبة على المعاملات تجمع مركزيا بعملات متعددة بوصفها أنسب آلية لتمويل المنافع العامة العالمية، مع إمكانية جمع ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٤ بليون دولار سنويا (بمعدل ٠,٠٠٥ في المائة)[٥٨]. وقام فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل قضايا تغير المناخ أيضا بفحص موضوع فرض ضرائب على المعاملات المالية باعتبارها آلية ممكنة لتمويل الالتزامات بموجب اتفاق

(٥٣) البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية.

(٥٤) "Dili Declaration: a new vision for peacebuilding and statebuilding", 10 April 2010 (www.oecd.org/dataoecd/12/30/44927821.pdf).

(٥٥) البنك الدولي، *Carbon Finance at the World Bank, 10 years of Experience in Carbon Finance: Insights from working with the Kyoto mechanisms*, 2010.

(٥٦) OECD Working Party on Statistics, "Mapping of some important innovative finance for development mechanisms" (OECD document DCD/DAC/STAT/RD(2011)1/RD1), 7 February 2011.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) Leading Group on Innovative Financing for Development, *Globalizing Solidarity: the Case for Financial Levies, Report of the Committee of Experts to the Taskforce on International Financial Transactions for Development*, Paris, 2010.

كوبنهاغن[٥٩]. ويمكن أن تتمثل خطوة أخرى في وضع طرائق مناسبة لإدارة هذه الموارد. وإقرارا بما تنطوي عليه مصادر التمويل الابتكاري من إمكانيات للتنمية، قررت الجمعية العامة عقد جلسة منفصلة للجنة الثانية، في الدورة السادسة والستين، للنظر في مسألة آليات التمويل الابتكاري للتنمية[٦٠].

خامساً – الديون الخارجية

٤٢ – تحسنت مؤشرات الديون في العديد من البلدان النامية في عام ٢٠١٠، رغم ارتفاع القيمة الإسمية للديون الخارجية بنسبة ٨ في المائة بفضل انتعاش النمو والصادرات[٦١]. وانخفضت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، إلى ٢١,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وتبين أيضا تقديرات نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات لعام ٢٠١٠، عودة هذه النسبة إلى مستويات ما قبل الأزمة في جميع فئات الدخل لتبلغ ٦,٥ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، و ١٩ في المائة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و ٣٥ في المائة في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل[٦٢]. إلا أن هناك تفاوتا كبيرا في جميع المناطق والبلدان. فعلى سبيل المثال، استمر تراجع مستويات الديون في منطقة البحر الكاريبي وبلغت نسبة خدمة الديون فيها ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، لترتفع بذلك عن النسبة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٦ وقدرها ١١,٥ في المائة، بينما ظلت هذه النسبة في جنوب آسيا عند المتوسط المسجل بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والبالغ ١٩,٤ في المائة، وذلك مقارنة بالنسبة المسجلة في عام ٢٠٠٧ والبالغة ١٦,٧ في المائة. أما في أوقيانوسيا، فإن الزيادة في الديون فاقت قليلا الارتفاع الذي شهدته الصادرات[٦٣]. وعلاوة على ذلك، لا يزال ٢٠ من البلدان في جميع المناطق معرضة بشدة للعسر إن لم تكن تعاني بالفعل من العسر[٦٤].

---

(٥٩) الأمم المتحدة، تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتمويل في مجال تغير المناخ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٦٠) قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٥.

(٦١) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي نيسان/أبريل ٢٠١١، الجدول ب – ٢٢.

(٦٢) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١١، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي www.imf.org.

(٦٣) المرجع نفسه. توجد فروق بين قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

(٦٤) صندوق النقد الدولي، ”قائمة تحليلات القدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من إئتمان الحد من الفقر وتحقيق النمو، في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١“ (www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf).

٤٣ - وأسهمت المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى جانب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، في تقليص الديون بما يربو على ٨٠ في المائة، في ٣٦ من البلدان الفقيرة المثقلة بها والتي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار[٦٥]، وذلك بنهاية عام ٢٠١٠[٦٦]. ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٠، انخفض مجموع مدفوعات خدمة الديون في البلدان الـ ٣٦ التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، من ١٨ في المائة من الصادرات إلى ٣ في المائة، وتراجعت القيمة الحالية للدين مقارنة بالناتج المحلي من ١١٤ في المائة إلى ١٩ في المائة. واستُخدم جزء من الفسحة المالية التي نشأت عن تقليص عبء الديون في زيادة الإنفاق من أجل الحد من الفقر. وكان من المتوقع أن يرتفع الإنفاق من أجل الحد من الفقر من ٤٤ في المائة من الإيرادات في عام ٢٠٠١، إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٠[٦٧].

٤٤ - وأدى ارتفاع الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات الناجمين عن الأزمة العالمية إلى ازدياد حالات العجز المالي، الممول جزئياً عن طريق زيادة الدين المحلي، ليبلغ في عام ٢٠٠٩ نسبة ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل و ٤,٥ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. غير أن حالات العجز المالي سجلت بفضل الانتعاش الاقتصادي انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٠ لتصل نسبتها إلى ٣,٦ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و ٣,٧ في المائة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. أما الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، فلم تستعد بعد الفائض الذي حققته حتى عام ٢٠٠٨، إذ بلغ العجز فيها ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، مقارنة بفائض بلغ ١ في المائة حققته تلك البلدان بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

٤٥ - وقد يكون ارتفاع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية من دواعي القلق، لا سيما بالنسبة للبلدان المعرضة لتأثير العوامل الخارجية. ففي عام ٢٠١٠، تجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤٠ في المائة، في ستين بلداً (منها ١٧ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل، و ٢٢ بلداً من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و ٢١ بلداً من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل)[٦٨]. ومن أجل تقييم أفضل للآثار الناجمة عن هذا الارتفاع في مستويات الدين العام، لا بد من زيادة صقل

(٦٥) يبلغ عدد البلدان المستفيدة من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ٣٢ بلداً، باستثناء ٤ بلدان فقيرة مثقلة بالديون تستفيد منها بصورة مؤقتة.

(٦٦) البنك الدولي، ''دليل لمحة عامة عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (ربيع عام ٢٠١١)''.

(٦٧) المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي، ''المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - حالة التنفيذ''، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٦٨) استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي المتعلقة بآفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١١.

مؤشرات الضعف وإدماج عوامل أخرى وثيقة الصلة بها، مثل تكوين الديون وهيكل استحقاقها، والغرض من القروض، ومستوى أسعار الفائدة، والتضخم، وتوقعات النمو واحتمال التعرض لصدمات خارجية.

٤٦ - ومن شأن الآثار غير المباشرة الناجمة عن أزمة الديون الأوروبية وغيرها من عوامل الخطر، مثل تقلب أسعار الطاقة والغذاء وعدم استقرار أسعار الصرف، أن تؤثر كثيرا في التوقعات الخاصة بالقدرة على تحمل الديون في العديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. ويتوقع أيضاً أن تتأثر احتمالات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، ومن ثم الطلب العالمي، بتقلص حجم الديون الهائل في القطاعين العام والخاص في تلك البلدان، وهو ما سيؤثر كذلك في الاحتمالات الخاصة بالبلدان النامية من حيث الاقتصاد الحقيقي. وتتمثل الاستجابة التي تنص عليها السياسات في أوروبا في إنقاذ البلدان المتضررة عن طريق دعمها بموارد رسمية وببعض الموارد المقدمة من القطاع الخاص مؤخراً. ويبرز انعدام الثقة لدى القطاع الخاص في أعقاب الأزمة، التحديات التي تعترض نهج إدارة الأزمات وفعاليته المحدودة في غياب مجموعة واضحة من المبادئ والإجراءات. وغياب آلية فعالة وعادلة لإعادة هيكلة الديون يجعل حل مشاكل الديون عملية شاقة ومكلفة. ويمكن أن تناقش في الأمم المتحدة الخيارات العملية الكفيلة بالمضي في تعزيز إطار إعادة هيكلة الديون، بمشاركة جميع الجهات المعنية من القطاعين الرسمي والخاص.

٤٧ - وارتفعت، في عام ٢٠١٠، تدفقات الأموال المتصلة بالديون والموجهة إلى الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية لتبلغ ٣٧٣ بليون دولار بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وانتعش الاقتراض من المصارف، ولا سيما من الدائنين الآخرين في القطاع الخاص، بعد الهبوط الحاد الذي شهده بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في حين انخفض التمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل المقدم من الدائنين الرسميين في عام ٢٠٠٩ من ٤٨ في المائة من تدفقات الأموال المتصلة بالديون إلى ١٦ في المائة، وهي نسبة تقارب النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٨ والبالغة ١٥ في المائة[٦٩].

٤٨ - وأصبحت حصة الحكومات الدائنة الأعضاء في نادي باريس من مجموع الديون ضئيلة نسبياً، بسبب زيادة الاقتراض من الدائنين المتعددي الأطراف ومن القطاع الخاص والأسواق الناشئة وعمليات تقليص الديون التي نفذها نادي باريس قبل ذلك. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت حصة الدائنين الأعضاء في نادي باريس من ديون البلدان المنخفضة الدخل ٢٠ في المائة ومن ديون الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ١٣ في المائة، بينما

(٦٩) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي نيسان/أبريل ٢٠١١، الجدول ب - ١٨.

بلغت حصتهم من ديون الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ٢ في المائة فقط[٧٠]. وبما أن تدفقات الأموال من الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس آخذة في الازدياد، فربما تكون هناك حاجة إلى وضع أساليب جديدة للتصدي لمشاكل الديون المستحقة على الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد أهمية ديون القطاع الخاص في مجموع الديون الخارجية يطرح تحديات جديدة أمام نادي باريس مما يتطلب من الجهات المدينة له أن تلتمس معاملة مماثلة من الدائنين الآخرين، بمن فيهم الدائنين من القطاع الخاص. غير أن الأساس القانوني لقيام الدائنين من القطاع الخاص، والدائنين من القطاع الرسمي غير الأعضاء في نادي باريس بمعاملة الجهات المدينة لهم معاملة مماثلة للتي يتيحها نادي باريس، أساس ضعيف وغير ملزم. وهناك أيضاً مسائل تتعلق بشفافية هذه العملية وكفاءتها، مثل المشاكل المتصلة بتسوية بيانات الديون وأسعار الفائدة التي تنفذ عندها عمليات إعادة جدولة الديون. وهناك احتمال بحدوث تضارب في المصالح بين الدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي بوصفه مقرضاً يقدم معاملة تفضيلية في إعادة هيكلة الديون الرسمية من جهة، ودوره في تقييم ثغرة التمويل التي يجب أن يسدها نادي باريس، من جهة أخرى.

٥٠ - والأداتان الرئيسيتان لرصد القدرة على تحمل الديون - أي الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون وتحليل صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق - تخضعان للاستعراض في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، من الضروري عند قياس قدرة البلدان على تحمل الديون، مراعاة مجمل هيكل التزامات الدين العام والخاص، والمحلي والخارجي، بما في ذلك الالتزامات الطارئة في القطاع المالي، وكذلك الغرض من القروض وتحليل التكاليف والفوائد. وينبغي اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين توافر البيانات المتعلقة بهذه الالتزامات وموثوقيتها في إجراءات الإبلاغ. وكثيراً ما تنشأ مشاكل الديون بسبب الكوارث الطبيعية والتقلبات المالية الدولية وغيرها من الصدمات الخارجية، على الرغم من اتباع سياسات ونهج سليمة في إدارة الدين. لذا، فإن التصدي لمواطن الضعف الهيكلي أمام الصدمات الخارجة مهم بقدر أهمية اتسام السياسات والمؤسسات بالجودة، وهما العاملان الرئيسيان المأخوذان في الاعتبار في الأطر الحالية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال القدرة على تحمل الديون. ومن شأن المزيد من العمل التقني

(٧٠) الموقع الشبكي لنادي باريس (www.clubdeparis.org) وصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١١.

على الصعيد المشترك بين الوكالات أن يكون له دور مفيد في تعزيز تحليل هذه الأطر وفعاليتها.

سادسا – معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٥١ – يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي في المجالات الرئيسية للتنظيم والإشراف الماليين، والمراقبة المتعددة الأطراف وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والديون السيادية وشبكة الأمان المالي العالمية، والنظام الاحتياطي الدولي[٧١]. وقد باتت مسألة الاستقرار المالي الدولي ينظر إليها وبشكل متزايد في سياق إصلاح آليات الإدارة الاقتصادية العالمية. ويتمثل التحدي في تمكين المجتمع الدولي من مواجهة المخاطر العالمية على نحو أكثر تماسكا وفعالية وتعاونا.

٥٢ – وقد تتخذ مؤسسات بريتون وودز خطوات لتحسين هياكلها الإدارية. وتتوخى المرحلة الثانية من الإصلاح الإداري للبنك الدولي، التي اتُفق عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، حدوث تحول في القوة التصويتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع التزام بالتحرك، على مرّ الزمن، نحو تحقيق الإنصاف في القوة التصويتية. وبدأ في ٣ آذار/مارس ٢٠١١، إنفاذ الإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٨ لنظام الحصص والإدارة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أقر مجلس محافظي صندوق النقد الدولي إجراء إصلاحات في نظام الحصص وإصلاحات إدارية في إطار الاستعراض العام الرابع عشر للحصص. وستُؤدي الإصلاحات التي لا تزال بحاجة إلى المصادقة عليها لتُصبح نافذة بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢، إلى مُضاعفة حصص البلدان الأعضاء مرتين وإلى تحويل أكثر من ٦ في المائة من الحصص إلى البلدان النامية، دون تخفيض الحصص والقوة التصويتية المخصصة للأعضاء الأشد فقراً، وإلى تيسير الانتقال إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سيجرى استعراض الصيغة الحالية للحصص. وإلى جانب التنفيذ الكامل للإصلاحات المتفق عليها، من المهم مواصلة العمل بشأن مختلف المسائل الإدارية، بما فيها زيادة تحسين هيكل الإدارة، وتعزيز تنوع الإدارة والموظفين، وتطوير عمليات تتسم بالانفتاح والشفافية وقائمة على الجدارة لاختيار القيادة العليا.

٥٣ – ولمواجهة الأزمة المالية، يجري حاليا طرح عدد من المبادرات الدولية الرامية إلى إصلاح النظام المالي. وتشمل المجالات الهامة ذات الأولوية تنفيذ إطار ”بال-٣“ الدولي

(٧١) A/66/167.

لتنظيم قطاع المصارف [٧٢]، ووضع قواعد جديدة للمؤسسات المالية الكبرى ذات الأهمية بالنسبة للنظام، ووضع قواعد تنظيمية ملائمة لضبط نظام الظل المصرفي. ومن الأهمية بمكان إعمال قواعد تنظيمية جديدة بطريقة متسقة عالميا ومواتية للتنمية وتثبيط المحاولات الرامية إلى تحقيق ميزة تنافسية وطنية في عملية الإصلاح. وإلى جانب الإصلاح التنظيمي، هناك حاجة إلى درجة أعلى من التعاون الدولي في مجال الإشراف المالي، حيث إن المخاطر النظمية المحتملة هي في الأساس ظاهرة عابرة للحدود.

٥٤ - ومن المُسلَّم به أن صندوق النقد الدولي بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام في أنشطته الرقابية لمسائل القطاع المالي، والآثار الجانبية غير المباشرة للسياسات، وبخاصة ما هو نابع من بلدان ومراكز مالية مهمة بالنسبة للنظام، والصلات عبر الحدود. ومن أجل تعزيز الدور العالمي الذي يضطلع به الصندوق في عملية الرصد، يجري تحليل تجريبي للآثار الجانبية غير المباشرة للاقتصادات الرئيسية الخمسة. وقد تقرر أيضا إعداد تقرير موحد جديد متعدد الأطراف للمراقبة، يشمل تحليلا للآثار الجانبية غير المباشرة المحتملة وذلك استنادا إلى مجموعة أوسع من المعلومات. وينبغي أن يصبح تعزيز التماسك والتنسيق الدوليين بين السياسات الاقتصادية الوطنية من أجل تحسين الاستقرار المالي والنمو العالمي المستدام هدفاً رئيسياً لعمل صندوق النقد الدولي.

٥٥ - ومن المُسلَّم به أن تنسيق السياسات الاقتصادية داخل مجموعة العشرين أثناء الأزمة كان له دور فاعل في تجنب حدوث انكماش أكثر خطورة وفي التمهيد لمرحلة الانتعاش. وفي أعقاب الأزمة، من الأهمية بمكان الاستمرار في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيزها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جدول الأعمال المتعدد الأطراف لكفالة تحقيق انتعاش اقتصادي قوي. إلا أن العملية غير الرسمية لمجموعة العشرين، التي تُستبعد منها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بحاجة إلى اكتساب مزيد من الشرعية، وذلك بطرق منها إقامة صلات مؤسسية مع الدول غير الأعضاء والهيئات الدولية العالمية مثل الأمم المتحدة. وهناك حاجة لإجراءات أكثر وضوحا لكفالة تحقيق تكامل الجهود في ما بين مجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

٥٦ - وتحقيق نمو متوازن ومستدام يتطلب أيضا التنسيق الوثيق بين المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من مجالات الإدارة العالمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، والمعرفة، والديون والهجرة، وتغير المناخ. وفي الوقت

(٧٢) هناك شواغل من أنَّ ''بال-٣'' قد يكون له أثر عكسي على تمويل التجارة والتنمية.

الحاضر، لا تُوجد أي إجراءات محددة لتنسيق من هذا القبيل وقد يجدر النظر في إمكانية إنشائها.

٥٧ - وفي أعقاب الأزمة المالية، احتلت مسألة تقلب تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الناشئة موقع الصدارة في جدول أعمال السياسات. وتركز النقاش حول مسألة كيفية التصدي لتحركات رأس المال التي يُمكن أن تزعزع الاستقرار وأي أدوات يتعين استخدامها في مجال السياسات. وتشمل الخيارات المتكاملة أدوات سياسات الاقتصاد الكلي وأدوات السياسات الحصيفة بالإضافة إلى ضوابط رأس المال. إلا أن لتدابير التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال انعكاسات متعددة الأطراف. ولذلك قد تكون هناك حاجة في عصر العولمة المالية هذا، إلى وضع مبادئ متفق عليها دوليا بشأن إدارة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود.

٥٨ - ويعمل صندوق النقد الدولي على وضع إطار لمساعدة البلدان على التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة[٧٣]. والغاية من هذا الإطار هي تقييم خيارات السياسات العامة لإدارة تدفق رأس المال وتحديد الظروف الملائمة لهذه التدابير. وينبغي أن تشمل مسألة تقديم المشورة في ما يتصل بالسياسات والتعاون بشأن تدفقات رؤوس الأموال البلدان المستفيدة وبلدان المنشأ على حد سواء.

٥٩ - ويُنظر إلى ارتفاع الدين العام في البلدان المتقدمة النمو بشكل متزايد على أنه مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في النظام المالي العالمي. ولمعالجة هذه المسألة، هناك حاجة إلى كفالة الاستدامة المالية دون زعزعة استقرار الأسواق المالية. وينبغي تنسيق هذه الجهود على الصعيد الدولي وبذلها في الوقت المناسب لكي لا تتضرر احتمالات الانتعاش. ويُقترح أيضا وضع إطار دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٦٠ - وجرى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية أثناء الأزمة الأخيرة وفي أعقابها. وجرى بالخصوص، تحسين التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولي بتغيير حدّ الائتمان المرن القائم وإنشاء الحدّ الائتماني التحوطي. وقد زادت إلى حد كبير الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي من أجل الإقراض، وشمل ذلك مضاعفة الموارد من الحصص مرتين إلى حوالي ٧٥٠ بليون دولار، وهي لم يجر التصديق عليها بعد، ووضع ترتيبات اقتراض موسعة مع الدول الأعضاء والمصارف المركزية. ورغم هذه المبادرات، يظل هناك مجال لزيادة تحسين الدعم

(٧٣) صندوق النقد الدولي، ''التجارب الحديثة في إدارة تدفقات رؤوس الأموال - المواضيع الشاملة والإطار الممكن للسياسات العامة''، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، ومذكرة نقاش موظفي صندوق النقد الدولي، ''إدارة تدفقات رؤوس الأموال: أي الأدوات تصلح للاستخدام؟''، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

للسيولة الدولية. وينبغي أن تظل مسألة إنشاء آلية متعددة الأطراف لتوفير التمويل في الأزمات النظمية قيد النظر. ويُعدُّ التعاون الوثيق مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية عنصرا هاما في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.

٦١ - وقد أصبحت الحاجة إلى استكشاف خيارات لإصلاح النظام النقدي الدولي مقبولة الآن على نطاق واسع. ورغم بعض التنويع، لا تزال غالبية الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي المعلنة محفوظة في أرصدة بدولارات الولايات المتحدة[٧٤]. وللتخفيف من العيوب التي تشوب أي نظام وطني للاحتياطي النقدي يستند إلى العملات، هناك بالخصوص مقترحات محددة لتعزيز دور حقوق السحب الخاصة. ويجري حاليا في الصندوق عمل يتعلق بدور هذه الأصول الاحتياطية[٧٥]. وتضطلع حقوق السحب الخاصة، التي تُمثل حاليا أقل من ٤ في المائة من إجمالي الأرصدة الاحتياطية العالمية، بدور محدود جدا. ويمكن واقعيا، توقع حدوث زيادة تدريجية في الدور الذي تضطلع به حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا احتياطيا خلال السنوات القادمة في اتجاه نحو وضع نظام يجمع بين زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة وطائفة من الأصول الاحتياطية المتوفرة على الصعيد الوطني. وسيتطلب التقدم في هذا الاتجاه عددا من التدابير لتحسين قبول حقوق السحب الخاصة، وتوافرها واستخدامها. وقد يتطلب الأمر أيضا توسيع تكوين سلة حقوق السحب الخاصة لجعلها أكثر تمثيلا، وخاصة بإدراج عملات الأسواق الناشئة.

سابعا - المثابرة على العمل

٦٢ - عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن الموضوع العام ''الاتساق والتنسيق والتعاون في ما يتعلق بتمويل التنمية''. وتناول الاجتماع أربعة محاور للمناقشة الموضوعية: (أ) متابعة نتائج مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ للأهداف الإنمائية للألفية: إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية في التصدي لمسائل منها التحديات الجديدة والقضايا الناشئة؛ (ب) دور منظومة الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية؛ (ج) الدعم المالي المقدم للجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا: تمويل التنمية، بما في ذلك آليات التمويل الابتكارية، والمعونة المقدمة من أجل التجارة

(٧٤) انخفضت نسبة استخدام دولار الولايات المتحدة في احتياطات العملات الأجنبية على الصعيد العالمي بما يقارب ١٠ نقاط مئوية خلال العقد الماضي، وفقا لما أُبلغ به صندوق النقد الدولي، ووصلت إلى مستوى يزيد قليلا على ٦٠ في المائة (صندوق النقد الدولي Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER) database).

(٧٥) صندوق النقد الدولي، "Enhancing international monetary stability - a role for the SDR?", 7 January 2011.

والتخفيف من عبء الديون؛ (د) الدعم المالي المقدم للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل: التعاون الإنمائي والتجارة وتدفقات رأس المال، والحيز السياسي والنظام الاحتياطي. وقد لُخِّصت المداولات في موجز الرئيس لهذا الاجتماع (A/66/75-E/2011/87).

٦٣ - ولغرض البدء في التحضير لحوار الجمعية العامة الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، المقرر عقده في نيويورك في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة اجتماعا لفريق خبراء بشأن التعاون الإقليمي لتمويل التنمية، في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لاستكشاف الإمكانيات الكامنة في الأشكال القائمة والجديدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تمويل التنمية والتعاون الاقتصادي الكلي. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى إقليميا بعنوان ''تمويل التنمية: تعبئة الموارد من أجل التحول الاقتصادي في أفريقيا''، في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ لتحديد آليات تعزيز قدرات البلدان الأفريقية من أجل حشد المزيد من الموارد الداخلية والخارجية لأغراض التنمية. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتدى الأعمال التجارية الثامن لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن موضوع ''مواجهة التحديات، واغتنام الفرص''، في بانكوك في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ لمناقشة الفرص الناشئة للتجارة والاستثمار وتعزيز التعاون والحوار بين القطاعين العام والخاص. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورات إقليمية بشأن تمويل التنمية في سانتياغو في ١٠ و ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ لتقييم الاحتياجات المستجدة ونقاط القوة في البلدان المتوسطة الدخل في سياق وضع اقتصادي عالمي جديد، واستكشاف آليات تمويل ابتكارية وترتيبات وأشكال جديدة للتعاون في المنطقة.

٦٤ - وتناولت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المواضيعية لعام ٢٠١١، في إطار البند ٦ (أ) من جدول الأعمال (متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية)، مناقشات بشأن ''الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية: تعزيز تماسك واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية'' و ''البناء على إعلان اسطنبول: تقديم الدعم المالي لجهود التنمية في أقل البلدان نموا، بطرق منها التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي''. واعتمد المجلس كذلك مجموعة من القرارات بشأن المسائل المتعلقة بتمويل التنمية، منها (أ) ''التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل''؛ (ب) ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''؛ (ج) ''متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية: النظر في إمكانية إنشاء لجنة خبراء مخصصة''؛ (د) ''لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية''. ويُوجد مزيد من المعلومات على الموقع: www.un.org/esa/ffd.